■ الاستفادة من الفائض لتنفيذ مشاريع جديدة وتحسين وتطوير خدمات الاسكان الشعبي..
وزيادة رأسمال صناديق التنمية وتسديد جزء من الدين العام
■ انخفاض الدين العام الى ٤٧٥ مليارا بنهاية العام مقابل ٦١٥ مليارا العام الماضي

بزيادة ٢٧٥ مليارا

٥٥٥ ملياراً إيرادات العام الحالي والمصروفات ٣٤١ ملياراً

خالد طه - عبد الله آل هتيلة - جدة

خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء لإقرار الميزانية

بيان من وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦ يسر وزارة المالية ايضاح النتائج المالية للعام المالي (١٤٢٦/١٤٢٥) ، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد (١٤٢٧/١٤٢٦) ، وتطورات الاقتصاد الوطني ، وذلك فيما يلي :

أولاً : النتائج المالية للعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥ :

يُتوقع أن تبلغ الايرادات للعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥ (٥٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وخمسة وخمسين ألف مليون ريال بزيادة مقدارها (٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وخمسة وسبعون ألف مليون ريال عن المقدر لها، وأن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥ (٣٤١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وواحداً وأربعين ألف مليون ريال بزيادة عما صدرت به الميزانية مقدارها (٦١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) واحد وستون ألف مليون ريال نتيجة زيادة الرواتب بنسبة (١٥٪) خمسة عشر بالمئة وصرف راتب شهر أساسي لبعض فئات العاملين السعوديين ، وتنفيذ مشروعات بالمشاعر المقدسة ، وتصفية مستحقات المزارعين للسنوات السابقة الخاصة باعانة القمح والشعير والأعلاف والاعانات الزراعية بناء على التوجيهات الملكية الكريمة ، والبدلات والعلاوات الاضافية لبعض القطاعات الأمنية والعسكرية لتغطية الجوانب الأمنية ، وما استجد من مصروفات طارئة .

وبناءً على التوجيهات الملكية الكريمة ستتم الاستفادة من ما يتحقق من فائض في ايرادات العام المالي الحالي ١٤٢٦/١٤٢٥ لتنفيذ مشاريع جديدة أخرى لتحسين وتطوير الخدمات وللاسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة على مدى خمس سنوات مالية ، وزيادة اضافية لرأس مال بعض صناديق التنمية ، والباقي يخصص لتسديد جزء من الدين العام .

وتشير التوقعات الأولية الى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٦/١٤٢٥ الى حدود (٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وخمسة وسبعين ألف مليون ريال .

ثانياً : الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦ :

بناء على التوجيهات السامية روعي عند اعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة مع اعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَسُّ المواطن بشكل مباشر مثل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والطرق وبعض مشروعات البنية الأساسية ، وتعد هذه الميزانية استمراراً لما تم في الأعوام المالية القليلة الأخيرة خاصةً في العام المالي الحالي من زيادة التركيز على الانفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة وستساعد هذه المشاريع - باذن الله - على رفع معدلات النمو الاقتصادي ، وايجاد فرص عمل جديدة للمواطنين ، وتشجيع الاستثمار الخاص .

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦ :

١- قُدِّرَتْ الايرادات العامة بمبلغ (٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعين ألف مليون ريال .

٢- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٣٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وخمسة وثلاثين ألف مليون ريال .

ثالثاً : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦ :

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل اضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الاجمالية عن (١٢٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وستة وعشرين ألف مليون ريال .

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للانفاق على القطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية :

١ - قطاع التعليم :

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالى (٨٧,٣٠٠,٠٠١,٠٠٠) سبعة وثمانين ألفاً وثلاث مئة مليون ريال.

ومن منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من أهمية للتعليم وتوفير البيئة المناسبة له وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة اعتماد مشاريع جديدة واضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالى (٢٤,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وعشرين ألفاً وثمان مئة وخمسين مليون ريال .

ففي مجال التعليم العام تضمنت الميزانية اعتماد انشاء (٢٦٧٣) ألفين وست مئة وثلاثة وسبعين مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق اضافة الى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (٣٣٠٠) ثلاثة آلاف وثلاث مئة مدرسة ، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) الفي مبنى مدرسي للبنين والبنات ، واضافة فصول دراسية للمدارس القائمة ، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي ، وكذلك انشاء مبان ادارية لقطاع التعليم العام .

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية افتتاح ثلاث جامعات جديدة في كل من (حائل والجوف وجازان) وانشاء المدن الجامعية اللازمة لها تشمل البنية التحتية و (١٢) اثنتي عشرة كلية ، وكذلك مشاريع لانشاء وتجهيز (٨٥) خمس وثمانين كلية في الجامعات القائمة ، وانشاء وتجهيز (٣) ثلاث مستشفيات جامعية جديدة ، مع اضافات وتحسينات للمستشفيات الجامعية القائمة ، اضافة الى تجهيز المعامل والمختبرات في عدد من الجامعات .

ووفقاً للتوجيهات السامية تضمنت الميزانية برنامجاً اضافياً للابتعاث الخارجي في تخصصات الطب والهندسة والحاسب الآلي والمحاسبة والقانون .

وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني سيستمر تنفيذ برامج تدريبية مهنية في مختلف المهن التي يحتاجها سوق العمل بما في ذلك برنامج التدريب العسكري المهني الجاري تنفيذه بالتعاون بين القطاعات العسكرية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، ولزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني تضمنت الميزانية مشاريع جديدة تشمل انشاء وتجهيز (٣) ثلاث كليات تقنية للبنين و (٣) ثلاثة معاهد عليا للبنات و (١٢) اثني عشر معهد تدريب مهني ، وكذلك افتتاح وتشغيل (٣) ثلاث كليات تقنية للبنين و (٥) خمسة معاهد تقنية عليا للبنات و (٩) تسعة معاهد تدريب مهني .

٢ - الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية :

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالى (٣١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) واحد وثلاثين ألف مليون ريال . وفي اطار العناية بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لانشاء وتجهيز (٤٤٠) أربع مئة وأربعين مركزاً للرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة ، وانشاء (٢٤) أربعة وعشرين مستشفىً تبلغ سعتها (٣٨٠٠) ثلاثة آلاف وثمان مئة سرير ، اضافة الى استكمال تأثيث وتجهيز بعض المستشفيات المنشأة حديثاً ، وتوسعة وتحسين وتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية القائمة ، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ تلك المشاريع حوالى (٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة آلاف وثلاث مئة مليون ريال.

كما أنه يجري حالياً تنفيذ (٨٩) تسعة وثمانين مستشفى بجميع مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ حوالى (١٠٦٥٠) عشرة آلاف وست مئة وخمسين سريراً، وسترتفع نتيجة لذلك الطاقة السريرية للمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة بعد الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع بنسبة (٢٩٪) تسعة وعشرين بالمئة .

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لانشاء دور للرعاية والملاحظة الاجتماعية ومراكز التأهيل ، ومباني لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي ، اضافة الى دعم امكانيات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ، كما تم بناءً على التوجيه الملكي الكريم رفع المخصص لمشروع الاسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة الى (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة آلاف مليون ريال وزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي السنوية للأسرة من (١٦,٢٠٠) ستة عشر ألفاً ومئتي ريال الى (٢٨,٠٠٠) ثمانية وعشرين ألف ريال .

٣ - الخدمات البلدية :

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية حوالى (١٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر ألفاً وأربع مئة مليون ريال ، وفي اطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة واضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها ما يقارب (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة آلاف مليون ريال تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية اضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والانارة للشوارع وتصريف مياة الامطار ودرء أخطار السيول ، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطي البحرية.

٤- النقل والاتصالات :

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالى (١١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر ألفاً وخمس مئة مليون ريال . وعنايةً بهذا القطاع شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها (٥٧٠٠) خمسة آلاف وسبع مئة كيلو متر تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها مايقارب (٧,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف وثمان مئة مليون ريال ، من أبرزها الطريق الجديد (بطحاء/شيبه/أم الزمول) الذي يربط المملكة بدولة عُمَان الشقيقة ، وازدواج الطريق الحالي (الخرج/حرض/بطحاء) الذي يربط المملكة مع دولة الأمارات العربية المتحدة الشقيقة ، والطريق السريع المباشر بين المدينة المنورة وحائل ، وطريق (الحائر/حوطة بني تميم) المزدوج ، واستكمال ازدواج طريق الساحل الغربي للمملكة (شرما/البدع/حقل/الدرة) كمحور رئيسي يضاف الى المحاور الرئيسية الحالية التي تربط شمال المملكة بجنوبها ، وازدواج طريق (ينبع/ينبع النخل) ، وازدواج طريق (عقبة الباحة/المخواه/المظيليف) ، وطريقي (الرّين/بيشه) و(تثليث/بيشه) ، واستكمال ازدواج طريقي (المدينة المنورة/تبوك) و (الطائف/أبها) ، وتوسعة طريق (الظهران/بقيق/الأحساء) ، مع اعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٦٠٠٠) ستة آلاف كيلو متر . وذلك اضافةً الى ما يقارب (١٢٠٠٠) اثني عشر ألف كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة من أبرزها الطريق الدولي السريع (الجوف/حائل/القصيم) وطريق (جده/جازان) الساحلي ، والجزء الشمالي منه (ينبع/الوجه/ضباء/شرما)، وطريق (تبوك/تيماء/المدينة المنورة) ، وطريق (خميس مشيط/نجران) ، وطريق (نجران/السليل) ، وطريقي الجنوب (الرياض/الحوطة/الخماسين/خميس مشيط) والشمال (عرعر/طريف/القريات) اللذان أوشكا على الانتهاء ، واستكمال اصلاح عقبة ضلع بمنطقة عسير ، وامتداد طريق (الرياض/الدمام السريع) حتى التقائه بالكورنيش (الدائري بالدمام) ، وطريق (الهفوف/خريص) وطريق (ضرماء/شقراء) ، علماً أن شبكة الطرق القائمة يبلغ طولها حوالى (٥٢٠٠٠) اثنين وخمسين ألف كيلو متر . كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة أخرى تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها حوالى (١,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف وأربع مئة مليون ريال تشمل انشاءات وتطوير للموانىء ، والخطوط الحديدية ، ومرافق المطارات ، والخدمات البريدية .

٥ - المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية :

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى حوالى (٢٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اثنين وعشرين ألفاً وخمس مئة مليون ريال ، وحرصاً على توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه وتوفير خدمات الصرف الصحي فقد تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع في جميع مناطق المملكة للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الآبار ومحطات للضخ والتنقية، ومحطات تحلية للمياه تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (١٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر ألف مليون ريال ، منها (٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة آلاف ومئتين وخمسين مليون ريال لمشاريع تعزيز مصادر المياه وشبكات المياه ، وحوالى (٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة آلاف وخمس مئة مليون ريال لمشاريع محطات المعالجة وشبكات الصرف الصحي ، وما يزيد عن (٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة آلاف ومئتي مليون ريال لمشاريع محطات تحلية المياه وخطوط نقل المياه المحلاة .

وفي المجال الزراعي تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لانشاء محاجر حيوانية ونباتية، ومختبرات لتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية ، وتأمين قوارب لصيد الأسماك ، كما يجري حالياً تنفيذ مطاحن وصوامع للدقيق في مناطق الرياض والمدينة المنورة وحائل والجوف تبلغ تكاليفها ما يقارب (٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبع مئة مليون ريال .

وفي مجال الصناعة ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية و جذب الاستثمارات الأجنبية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات البتروكيماوية (الجبيل (٢) ، وينبع (٢) - المرحلة الثانية) وانشاء أرصفة اضافية بميناء الجبيل الصناعي بتكاليف مقدرة لتنفيذها تزيد عن (٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة آلاف مليون ريال ، علماً أن المساحة الاجمالية لجميع المراحل للمنطقتين الصناعيتين المشار اليهما تبلغ (٨٧) سبعة وثمانين مليون متر مربع .

٦ - صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية :

بناء على التوجيهات الملكية الكريمة ستتم زيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ اضافي مقداره (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة آلاف مليون ريال ليصبح حوالى (٩٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اثنين وتسعين ألف مليون ريال ، ورأس مال بنك التسليف السعودي بمبلغ اضافي مقداره (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة آلاف مليون ريال ليصبح (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة آلاف مليون ريال لدعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين وأصحاب المهن والمنشآت المتوسطة والصغيرة ، ورأس مال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ (١٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر ألف مليون ريال ليصبح (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرين ألف مليون ريال . وسَتُواصل مع غيرها من صناديق وبنوك التنمية الحكومية الأخرى تقديم القروض للمشاريع التنموية في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية ، وستساهم هذه القروض - باذن الله - في توفير فرص وظيفية اضافية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني . ويبلغ حجم القروض التي تم الالتزام بها في العام المالي الحالي ١٤٢٦/١٤٢٥ حوالى (٢٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اثنين وعشرين ألفاً وخمس مئة مليون ريال .

كما تتضمن الميزانية مبالغ لدعم برنامج اقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية ، وقد بلغت قيمة القروض التي تمت الموافقة عليها لهذا البرنامج في العام المالي الحالي ١٤٢٦/١٤٢٥ حوالى (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة مليون ريال .

رابعاً : تطورات الاقتصاد الوطني :

١ - الناتج المحلي الاجمالي :

من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي هذا العام ١٤٢٦/١٤٢٥ (٢٠٠٥م) وفقاً لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة (١,١٥٢,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف ومئة واثنين وخمسين ملياراً وست مئة مليون ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (٢٢,٧) في المئة . ومن أبرز عوامل تحقيق هذا المعدل الارتفاع الكبير في أسعار البترول حيث من المتوقع أن يحقق القطاع البترولي نمواً تبلغ نسبته (٣٧,٥) في المئة بالأسعار الجارية .

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الاجمالي نمواً تبلغ نسبته (٦,٥٤) في المئة ، حيث يُتوقع أن ينمو القطاع الخاص بنسبة (٦,٧) في المئة ، وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نمواً ايجابياً ، اذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية الى (٨,٤) في المئة ، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٩,٩) في المئة ، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤,٩) في المئة ، وفي نشاط التشييد والبناء (٦) في المئة ، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦,٢) في المئة.

وقد كان للاجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الاصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الايجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت الى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالى (٤٤) في المئة بالأسعار الثابتة ، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذان يشهدان نمواً مستمراً منذ عدة سنوات.

٢ - المستوى العام للأسعار :

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٥ (٢٠٠٥م) بنسبة (٠,٤) في المئة عمّا كان عليه في عام ١٤٢٥/١٤٢٤ (٢٠٠٤م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة .

أما معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل ، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (١,١٤) في المئة في عام ١٤٢٥/١٤٢٦ (٢٠٠٥م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق .

٣ - ميزان المدفوعات :

تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي الى أن الميزان التجاري سيحقق فائضاً مقداره (٤٦٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وستين ألفاً وثلاث مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٤٥,١) في المئة عن العام السابق نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية والصادرات الأخرى ، حيث يُتوقع أن تنمو الصادرات غير البترولية بنسبة (٢٠,٦) في المئة لتبلغ حوالي (٦٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وستين ألف مليون ريال وتمثل ما نسبته (١٠,٥) في المئة من اجمالي الصادرات السلعية.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٣٢٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وستة وعشرون ألفاً وخمس مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ (٢٠٠٥م) مقارنة بفائض مقداره (١٩٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وأربعة وتسعون ألفاً وسبع مئة مليون ريال للعام ١٤٢٤/١٤٢٥ (٢٠٠٤م) بزيادة نسبتها (٦٧,٧) في المئة .

٤ - التطورات النقدية والقطاع المصرفي : في ضوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني ويحافظ على الاستقرار في الأسعار المحلية وسعر صرف الريال . فقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ (٢٠٠٥م) نمواً نسبته (٩,٢) في المئة مقارنة بنمو نسبته (٩,٦) في المئة خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق .

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة (٩) في المئة كما ارتفع اجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١٨,١) في المئة ، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية اذ ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٢٣,٤) في المئة لتصل الى (٦٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وستين ألفاً وخمس مئة مليون ريال .

٥- تطورات السوق المالية :

قَطَعَت هيئة السوق المالية شوطاً جيداً في تنظيم ومراقبة السوق المالية بهدف تحقيق الشفافية والانضباط والعدالة ، فقد طورت الهيئة البيئة النظامية للسوق المالية باصدارها خمس لوائح تنفيذية لتفعيل نظام السوق المالية ، حيث عنيت اللوائح بتنظيم طرح الأوراق المالية وقواعد تسجيلها وادراجها، وضبط سلوكيات السوق، وتنظيم أعمال الأوراق المالية والترخيص للعاملين فيها ، وتم كذلك الانتهاء من تشكيل لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف .

وعلى صعيد تنمية السوق وتعميقه جرى استقطاب (١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية عشر ألف مليون ريال عبر مختلف أنواع الطرح، وفي اطار العمل لتأسيس صناعة متطورة لأعمال الأوراق المالية رَخَّصَت الهيئة لسبع مكاتب وشركات سعودية لتقديم نشاط المشورة والترتيب ونشاط الوساطة وادارة المحافظ الاستثمارية .

٦ - تطورات أخرى :

تم خلال العام المالي الحالي اتخاذ العديد من القرارات والاجراءات التي من شأنها تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني وكان من أهمها ما يلي :

أ- انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية .

ب- توقيع عقد مشروع الشعيبة للمياه والكهرباء مع القطاع الخاص بنظام الـ BOO البناء والتشغيل والتملك) الذي يعتبر أول وأكبر المشاريع الأربعة (الشعيبة، الشقيق ، رأس الزور ، الجبيل) التي أقرها المجلس الاقتصادي الأعلى .

ج- توقيع عقد الاشراف على تنفيذ شبكة سكة الحديد (الشمال/الجنوب) ، ويبلغ طول الخط (٢٤٠٠) كيلو متر ، وسيتم - بمشيئة الله - طرح تنفيذه في منافسة عالمية مفتوحة ، ويمثل هذا المشروع أهمية حيوية واستراتيجية للاقتصاد الوطني ، كما يساهم في توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين وزيادة نشاط النقل للمنتجات البترولية والزراعية والصناعية والبضائع والركاب .

د- توقيع عقود لتنفيذ برامج ومشاريع حكومية عددها (٢٩٠٠) ألفان وتسع مئة تبلغ قيمتها الاجمالية حوالى (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين ألف مليون ريال .

هـ- بدء مؤسسة البريد السعودي مزاولة أعمالها على أسس تجارية الذي من شأنه المساهمة في تطوير الخدمات البريدية وادخال خدمات جديدة متطورة خاصة خدمة " التوزيع محل الاقامة " .

و- مباشرة الهيئة العامة للطيران المدني نشاطاتها وفق المعايير التجارية وما لذلك من تعزيز وتطوير للمطارات والخدمات الأرضية والنقل الجوي بشكل عام ، وصدور نظامي الطيران المدني وتعريفة الطيران المدني .

ز- استكمالاً لما تم في السنوات الماضية من اجراءات وقرارات تهدف الى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني تم خلال هذا العام الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية من أهمها الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات ، ونظام العمل، وتنظيم هيئة حقوق الانسان، ونظام الكهرباء ، وتشكيل مجلس لحماية المنافسة يهدف الى منع الاحتكار وتحقيق المنافسة العادلة، والضوابط المتعلقة بطرح المساهمات العقارية .

وفي الختام نسأل الله أن يَحفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمن والاستقرار .